الأمم المتحدة

A/HRC/24/32

الجمعية العامة

Distr.: General
19 September 2013
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والعشرون

البندان ٢ و١٠ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مجال مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام*

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/٢٥ الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في دورته الرابعة والعشرين تقريراً عن دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مجال مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

(A) GE.13-17071 060214 100214

1317071

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٨	٣
ثانياً –	الحقوق في الأرض والسكن	٩-٢٠	٥
ثالثاً –	سيادة القانون	٢١-٣٤	٩
رابعاً –	دعم إصلاح السجون	٣٥-٤٤	١٣
خامساً –	الحريات الأساسية والمجتمع المدني	٤٥-٥٢	١٦
سادساً –	الاتصال الجماهيري والعمل الدعوي	٥٣-٥٩	١٩
سابعاً –	هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل	٦٠-٦٢	٢١

أولاً- مقدمة

١- يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/١٨، ويبين الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) في كمبوديا خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى أيار/مايو ٢٠١٣. ووُضع التقرير في صيغته النهائية يوم ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٢- في سياق التكليف الصادر عن لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٦/١٩٩٣، واصلت المفوضية من خلال وجودها في كمبوديا مساعدة حكومة هذا البلد وشعبه على تعزيز واحترام حقوق الإنسان في خمسة مجالات رئيسية هي: إصلاح السجون؛ الحريات الأساسية؛ الحقوق في الأرض والسكن؛ سيادة القانون؛ تعزيز تراث الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية. كما توسع العمل ليشمل مسألة حقوق الإنسان والأعمال التجارية.

٣- وخلال الفترة قيد الاستعراض، تعمق التعاون مع عدد من النظراء الحكوميين الرئيسيين، ولا سيما اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية (بما في ذلك الإدارة العامة للسجون)، وعدد من حكومات المقاطعات. بالإضافة إلى ذلك، أُقيمت أو تجددت العلاقات التعاونية مع جهات حكومية أخرى من بينها وزارة الشؤون الاجتماعية وقدامى المحاربين والشباب، ووحدة مكافحة الفساد، ووزارة البيئة. وأعرب ممثلو الحكومة على مختلف المستويات عن رضاهم وتقديرهم لما قدمته المفوضية من مساعدة تقنية. واتسع نطاق التعاون مع الجهاز القضائي بشكل كبير (بما يشمل الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية)، كما تعززت العلاقات مع الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. وفي عام ٢٠١٢، سعت المفوضية إلى تعزيز أثر عملها من خلال عقد شراكة أوثق مع أعضاء آخرين في مكتب الأمم المتحدة القطري في كمبوديا.

٤- ويعرب الأمين العام عن ثقته في أن المفوضة السامية ستواصل تقديم المساعدة والدعم لحكومة كمبوديا وشعبها من أجل توطيد حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في هذا البلد، كما يعرب عن أمله في تجديد مذكرة التفاهم لفترة السنتين التي تنظم المساعدة التقنية بين المفوضية والحكومة لما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٥- كما واصلت المفوضية دعم عمل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، سوريا ب. سوبيدي، الذي قام بزيارتين قطريتين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وأيار/مايو ٢٠١٣. ويعرب الأمين العام عن قلقه إزاء عدد من الهجمات الشخصية على سلامة المقرر الخاص من بينها ما قام به ممثلون حكوميون، ويحث الحكومة وجميع الجهات المعنية على التعاون معه تعاوناً كاملاً في عمله، على النحو المبين في تقرير المقرر الخاص (A/HRC/24/36).

٦- وتعزز سجل كمبوديا الجيد في مجال التصديق على معاهدات حقوق الإنسان في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، عندما صدقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأعربت المفوضية عن سعادتها لتقديم المساعدة في العملية على الصعيد الوطني. وتمكنت المفوضية كذلك من دعم الحكومة في إنهاء التقارير الدورية المتراكمة التي تأخر تقديمها لهيئات المعاهدات، وتواصل تقديم الدعم في صياغة التقرير المقبل المقرر تقديمه في سياق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما قُدم الدعم في متابعة التوصيات التي قبلتها كمبوديا في الاستعراض الدوري الشامل الأول للحالة فيها وعددها ٩١ توصية، وفي الإعداد للاستعراض الثاني المقرر إجراؤه في مطلع عام ٢٠١٤. وامتد هذا الدعم كذلك ليشمل جماعات المجتمع المدني الراغبة في تقديم تقارير، وأعمال التوعية العامة بعملية الاستعراض. وشاركت عدد من الجهات المانحة المفوضية في هذا المسعى.

٧- وبالإضافة إلى الدعم التقني الذي تقدمه إلى الحكومة والمجتمع المدني، رصدت المفوضية عدداً من الحالات الفردية المتعلقة بحقوق الإنسان. وكان عدد ونوع الحالات التي تدخلت فيها المفوضية مماثلاً لتلك التي حدثت خلال الفترة قيد الاستعراض السابق[(١)]. وتهدف المفوضية إلى العمل مع السلطات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والأفراد من أجل تجنب العنف ومنع انتهاكات حقوق الإنسان أو وضع حد للمستمر منها. وفي عدد من الحالات، تعتبر المفوضية أحد العناصر الفاعلة القليلة الموجودة والقادرة على الاضطلاع بهذا الدور المتعلق بحماية حقوق الإنسان.

٨- واستمر عمل المفوضية المتعلق بالحالات الفردية في التركيز على النزاعات المتعلقة بالأراضي، والقيود على حرية التعبير، والحق في محاكمة عادلة، والاحتجاز التعسفي، وظروف الاحتجاز بما في ذلك سوء المعاملة. ولا تزال النزاعات المتعلقة بالأراضي تشكل تحدياً هاماً للبلد. وبينما أسفرت مبادرة حكومية كبرى انطلقت في عام ٢٠١٢ عن توزيع سندات لملكية الأراضي على العديد من الأسر الريفية، استمر عدد من النزاعات المزمنة على الأراضي. وقامت المفوضية بأعمال رصد وتدخل تتعلق بمظاهرات واحتجاجات وأعمال تخويف وحالات احتجاز وإجراءات قضائية نشأت عن تلك النزاعات. كما دافعت المفوضية عن الحق في حرية التعبير لجميع الكمبوديين بمن فيهم الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والنقابيون. وقد أُثيرت مع السلطات الادعاءات بوجود قيود غير مسموح بها على حرية التعبير خلال مؤتمرات القمة المعقودة في سياق رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي مجال الحق في محاكمة عادلة، رصدت المفوضية عدداً من الإجراءات القضائية التي شملت قضايا بارزة. وفي بعض الحالات، وفرت المفوضية التمثيل القانوني للمدعى عليهم. وبناء على دعمها للحكومة في معالجة الثغرات القائمة في مجال حماية حقوق الإنسان في سياق احتجاز

(١) A/HRC/21/35.

الأشخاص، عملت المفوضية بشكل منهجي أيضاً على توجيه انتباه السلطات إلى حالات الاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة، مما أدى إلى نتائج مرضية إلى حد كبير من بينها الإفراج عن المحتجزين.

ثانياً- الحقوق في الأرض والسكن

٩- يعمل برنامج الحقوق في الأرض والسكن التابع للمفوضية مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والأفراد والمؤسسات التجارية والرابطات المهنية والعناصر الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال التنمية، وذلك من أجل تعزيز الإطار القانوني الذي يحمي الحقوق في استغلال الأرض وملكيتها وفي السكن، ومن أجل تحسين إعمال تلك الحقوق. كما يعمل البرنامج مع الأفراد والمجتمعات المحلية والسلطات فيما يخص حالات معينة من التهديد أو المضايقة أو الملاحقة الجنائية التي يتعرض لها الأفراد والمجتمعات المحلية في سياق الدفاع عن حقوقهم في الأرض والسكن، وكذلك مع المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين معهم في المسائل المتعلقة بالأراضي.

١٠- وعملت المفوضية في سياق يتسم بوجود نزاعات مستمرة على الأراضي في مناطق ريفية وحضرية على السواء. وبينما لم يتحقق الكثير من التغيير في تسوية النزاعات أو تحسين ضمان الحيازة في معظم المراكز الحضرية خلال الفترة قيد الاستعراض، فإن الحكومة أجرت بالفعل حملة كبرى بشأن سندات الملكية الخاصة للأراضي داخل وحول الامتيازات الاقتصادية للأراضي، وامتيازات قطع الأشجار والمناطق التي تديرها وزارة البيئة وأراضي الدولة المصادرة بإشراف وزارة إدارة الأراضي والتخطيط العمراني والتعمير. وتأتي هذه الحملة بعد الوقف الاختياري الذي بدأ في أيار/مايو ٢٠١٢ لمنح امتيازات اقتصادية جديدة للأراضي واستعراض الامتيازات القائمة (التوجيه ٠٠١) الذي لم تعلن بعد نتائجه الكاملة. وقد سبق تنفيذ البرنامج الوطني لسندات ملكية الأراضي الأولويات الأخرى، حيث يجري نشر مسؤولي شؤون المساحة وأفرقة من الشباب في أنحاء البلد من أجل قياس الأراضي الريفية وإصدار سندات الملكية الخاصة. ونجحت الحملة في تحسين ضمان الحيازة للعديد من الكمبوديين. ووفقاً للأرقام الحكومية، وفي ٤ أيار/مايو ٢٠١٣، كان قد أُصدر بالفعل ٢٢٦ ٢٥٢ سند ملكية للأسر. ومن بين الأهداف المعلنة للحملة الحد من عدد النزاعات على الأراضي في المناطق الريفية. ولكن باعتبارها مبادرة قصيرة الأجل، فإن الحملة لم تعالج مشكلة النزاعات على الأراضي بشكل شمولي على مستوى البلد، وبقي عدد من النزاعات القائمة دون حل، بينما طفت على السطح مجدداً نزاعات أخرى كانت كامنة. وأُبلغت المفوضية ببعض المخالفات التي شابت العملية، مثل انعدام الوضوح فيما يتعلق بسبب قياس بعض الأراضي واستثناء مناطق أخرى.

١١- وخلال الفترة قيد الاستعراض، رصدت المفوضية ٧٤ من النزاعات القائمة التي لم تتم تسويتها على أراض بين المجتمعات المحلية المتضررة والسلطات والمؤسسات التجارية في المناطق الريفية والحضرية مجتمعة، مما يمثل زيادة بسيطة على أرقام عام ٢٠١٢. ومن بين هذه النزاعات، يتعلق ٣٢ نزاعاً (منهم ٤ جدد) بالامتيازات الاقتصادية وغيرها من امتيازات الأراضي (من بينها ١٢ نزاعاً على أراض تشغلها شعوب أصلية منذ أمد بعيد و٢٠ حالة تضرر من تنفيذ التوجيه ٠٠١). ويتعلق ما مجموعه ٤٢ نزاعاً (منهم ٦ جدد) بمعاملات أخرى على الأراضي (بما فيها نزاعان على أراض تشغلها شعوب أصلية منذ أمد بعيد وثلاث حالات تضرر من تنفيذ التوجيه ٠٠١). وتتمثل أنشطة المفوضية في هذا المجال في تيسير الحوار ورصد المحاكمات وإسداء المشورة القانونية والإجرائية.

١٢- وشهدت الفترة قيد الاستعراض مواجهات (عنيفة أحياناً) بين الأفراد والمجتمعات المحلية والنشطاء المعنيين بحقوق السكن والسلطات والشرطة والجيش. وعملت المفوضية مراراً على رصد المظاهرات والاحتجاجات والتدخل فيها من أجل منع العنف والسعي إلى تحقيق نتيجة تفاوضية وتأمين إطلاق سراح الأشخاص المحتجزين تعسفياً. وشهدت المفوضية على عدد من حوادث الاستعمال المفرط للقوة من قبل السلطات. وشهدت الفترة قيد الاستعراض استحداث السلطات لاستعمال الدروع المكهربة لمكافحة الشغب. وواصلت المفوضية رصد حالات الأفراد الذين تم في الماضي استجوابهم أو اتهامهم أو وضعهم تحت الإشراف القضائي لتورطهم في نزاعات الأراضي و لم تغلق المحاكم قضاياهم ولا يزالون تحت التهديد بالمضايقة والتخويف (ويوجد لدى المفوضية قائمة بحالات فردية لم تتم تسويتها وعددها ١٧٧ حالة من بينها ست حالات جديدة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٢).

١٣- ويركز عمل المفوضية في نظر الحالات على تعزيز ضمان الحيازة ومنع الإخلاء وإعادة التوطين، وذلك بطرق منها تعزيز المساواة في عمليات إسداء المشورة، وتوفير التعويضات الكافية، وتحسين التخطيط للانتقال في حال الضرورة. وبالإضافة إلى رصد ومتابعة عدة قضايا متعلقة بالإسكان الحضري، قدمت المفوضية دعماً مالياً وفنياً لمكتب محاماة كمبودي يعمل للمنفعة العامة ويقدم المساعدة القانونية لثلاثة مجتمعات محلية في بلدية باتامبانغ من أجل تقديم طلبات ضمان الحيازة في إطار مشروع رائد (يتعلق بالتعميم ٠٣ عن تفكيك المستوطنات المؤقتة المقامة على أراض مستغلة بشكل غير مشروع في العاصمة والمناطق البلدية والحضرية).

١٤- وعلى الرغم من قيام السلطات المحلية والجهات المانحة والمنظمات الخيرية بإجراء بعض التحسينات في عدد من المواقع، فإن الظروف عموماً لا تزال صعبة بالنسبة للمجتمعات المحلية التي تم نقلها، سواء ارتبطت إعادة التوطين تلك بإخلاء تم مؤخراً أو بمواقع منشأة منذ مدة طويلة لأغراض إعادة التوطين. ورصدت المفوضية الحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي في تسعة مواقع، وسعت إلى تحسين العادات الصحية

للمساعدة في الكشف عن انتشار الأمراض وتحسين الحالة الصحية. وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية، قدمت المفوضية مرشحات مياه لـ ٤٥٩ أسرة في ست مناطق، وتدعم حالياً بناء مراحيض لـ ١١٠ أسر في موقع بنوم باث لإعادة التوطين.

١٥- وساهمت المفوضية بقدر كبير في أعمال البحث والدعوة المتعلقة بمنح الامتيازات الاقتصادية وغيرها من امتيازات الأراضي (بما يشمل الامتيازات المرتبطة بالصناعات الزراعية والتعدين والسدود لأغراض الطاقة الكهرُمائية وغيرها من مشاريع الهياكل الأساسية الكبرى) وأثر الامتيازات على حقوق الإنسان ولا سيما في المناطق المحمية المعترف بها. ونظراً لغياب بيانات رسمية كاملة من وزارة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك وغيرها من الكيانات الحكومية، عقدت المفوضية مشاورات منتظمة مع منظمات المجتمع المدني والباحثين، وساهمت في اجتماعات مع شركاء التنمية، وشجعت على تحسين إمكانية الحصول على المعلومات وجمع البيانات. كما شجعت على التعاون في مسائل الدعوة المتعلقة بالحملة الوطنية لسندات ملكية الأراضي (تنفيذ التوجيه ٠٠١) وامتيازات الأراضي بوجه عام. وقدمت المفوضية دعماً مالياً لمصدر غير حكومي للبيانات المفتوحة، بما يتيح في مكان واحد معلومات عن امتيازات الأراضي حسب المقاطعة والشركة، ويشمل إحاطات عن المسائل المواضيعية. ودعمت المفوضية، وفقاً لولايتها، عمل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا بشأن امتيازات الأراضي، وتتابع توصياته في هذا الشأن.

١٦- وبدعوة من وزارة البيئة، قدمت المفوضية الدعم لعملية التشاور من أجل وضع مشروع قانون عن تقييم الأثر البيئي التي تقودها الوزارة، كما قدمت تعليقات موضوعية عن مواءمة المشروع الحالي مع المعايير الدولية بشأن الشفافية، والمشاركة العامة، وإمكانية الحصول على المعلومات، ونوع الجنس، ومسؤولية المؤسسات التجارية، والموافقة الحرة المسبقة عن علم، وإعادة التوطين، وآليات التظلم، وعمليات تسوية النزاعات.

١٧- وفيما يتعلق بتعزيز حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي، عملت المفوضية عن كثب مع وزارة التنمية الريفية ووزارة الداخلية. وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية وغيرها من شركاء التنمية، رصدت المفوضية الجهود المبذولة على صعيد البلد من أجل أن تنظم الشعوب الأصلية صفوفها وتحصل على الاعتراف بها باعتبارها كيانات قانونية وتطلب سندات ملكية جماعية للأراضي بصفتها تكوّن مجتمعاً محلياً، على النحو المقرر في الإطار القانوني المحلي. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أدت السياسات المنبثقة عن تنفيذ التوجيه ٠٠١ بشأن امتيازات الأراضي وأراضي الحراجة إلى إيلاء الأولوية لمنح سندات الملكية الخاصة وإلى خفض أولوية برامج منح سندات الملكية للشعوب الأصلية، مما حول الموارد من وزارة إدارة الأراضي والتخطيط العمراني والتعمير وأعاق التقدم في البرامج القائمة لمنح سندات الملكية للشعوب الأصلية. وفي بعض الحالات أسفرت الحملة الوطنية لمنح سندات الملكية الخاصة فعلياً عن قيام

سلطات المقاطعات بوضع العراقيل أمام سعي مجتمعات الشعوب الأصلية للحصول على سندات الملكية الجماعية.

١٨- وعلى الرغم من العقبات المذكورة أعلاه، استمرت المفوضية في تقديم دعمها المتواصل لسبع قرى تسكنها شعوب فنونغ في مجتمع بورسا المحلي بمقاطعة مونـدولكيري، وزادت من تعزيز مساعدتها المقدمة لمجتمعات سوي المحلية في خمس قرى بمنطقة أورال بمقاطعة كامبونغ سبو، ووسعت من نطاق البرنامج ليشمل تقديم الدعم لمجتمع محلي من مجتمعات بور في منطقة ساملوت بمقاطعة باتامبانغ. كما ساهمت المفوضية في الدعوة بوجه عام لحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي وحقوقها الثقافية واللغوية باستعمال وسائط الإعلام (بما شمل البيانات الصحفية والمنشورات ومواد الفيديو).

١٩- ومن أجل تعزيز ممارسات تتسم بقدر أكبر من المسؤولية من قبل المؤسسات التجارية في قطاع الأراضي، ومن أجل مواجهة التنظيم والرقابة غير الملائمين للمؤسسات التجارية العاملة في كمبوديا (وفيما يخص حقوق العمال كذلك)، ساهمت المفوضية في مبادرات التوعية وبناء القدرات في مجال مؤسسات الأعمال وحقوق الإنسان. واستهدفت المفوضية منظمات المجتمع المدني، والحكومة، وممثلي المجتمعات المحلية، والعناصر الفاعلة في ميدان الأعمال التجارية من أجل زيادة فهم تلك الأطراف للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان[٢] وتطبيقها في كمبوديا. وقدمت المفوضية عروضاً في ٨ من الحلقات الدراسية والمشاورات الخاصة بالمجتمع المدني، حيث شملت أكثر من ٢٠٠ ممثل لمنظمات غير حكومية ومجتمعات للشعوب الأصلية على مستوى البلد، وقدمت دعماً لزيادة قدرة المجتمع المدني على الاستفادة من الآليات غير القضائية فيما يتعلق بأثر الأعمال التجارية على حقوق الإنسان، وذلك على الصعد التنفيذي والوطني والدولي.

٢٠- وتبادلت المفوضية أيضاً المعلومات مع موظفي وحدة مكافحة الفساد التابعة للحكومة، والجهات المانحة، والمؤسسات التجارية، والرابطات المهنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ودعمت برنامجاً إذاعياً شهرياً، وساعدت في إعداد كتاب مصور عن مسألة مجتمعات الشعوب الأصلية. وكان من بين النتائج زيادة فهم المجتمع المدني لمسؤوليات العناصر الفاعلة في الدولة والمؤسسات التجارية في قطاعي الأراضي والعمالة، وزيادة الاهتمام والقدرة في مجال تعزيز الممارسات المتسمة بالمسؤولية للمؤسسات التجارية، وهو ما تجلى في اختيار المجتمع المدني المحلي لمسألة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان كموضوع ليوم حقوق الإنسان لعام ٢٠١٢.

(٢) A/HRC/17/31، المرفق.

ثالثاً- سيادة القانون

٢١- يستهدف برنامج سيادة القانون التابع للمفوضية في كمبوديا إلى دعم عملية الإصلاح القانوني والقضائي في البلد، مع التركيز على تعزيز سيادة القانون. ويعمل البرنامج مع طائفة من العناصر الفاعلة المشاركة في نظام العدالة الجنائية ولا سيما وزارة العدل، والقضاة وأعضاء النيابة العامة في جميع مستويات النظام القضائي، والمحامون، والشرطة القضائية. ويعد التعاون بين المفوضية والحكومة قوياً. وعلى وجه الخصوص، زاد مستوى التعاون بشكل ملحوظ خلال الفترة قيد الاستعراض مع وزارة العدل - ومع القضاة وأعضاء النيابة بالتبعية - مما أسفر عن زيادة الأنشطة التي تم تنظيمها بالاشتراك مع الوزارة.

٢٢- وصدقت كمبوديا بالفعل على عدد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أصبحت كمبوديا كذلك دولة طرفاً في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وقدمت المفوضية الدعم خلال عملية التصديق بطرق منها على سبيل المثال إسداء المشورة بشكل مكثف بشأن صياغة بيان المبررات المقدم إلى البرلمان لغرض التصديق. وطلبت وزارة الشؤون الاجتماعية وقدامى المحاربين والشباب من المفوضية تقديم المساعدة في تدريب موظفي الحكومة بشأن الاتفاقية.

٢٣- وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت المفوضية تقديم المساعدة إلى الجهات المعنية في تنفيذ القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وفقاً للمعايير والممارسة المتبعة في مجال حقوق الإنسان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اشتركت المفوضية مع وزارة العدل في تنظيم مؤتمر وطني عن تنفيذ القانون الجنائي، حضره قضاة وأعضاء في النيابة العامة وضباط من الشرطة القضائية ومحامون من جميع المقاطعات. وركزت المناقشات على أحكام القانون ذات الأثر المحتمل على حرية التعبير (مثل ما يتعلق بالتحريض والتشهير) وكذلك الأحكام المتعلقة بالعقوبات البديلة. وقدم المؤتمر فرصة هامة لتوعية المشاركين بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحرية التعبير. ولهذا الغرض، قامت المفوضية بترجمة التعليق العام رقم ٣٤ الصادر عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عن حرية الرأي وحرية التعبير[٣] إلى لغة الخمير ونشرته في كتيب. ودُعي عضو في اللجنة لمناقشة التعليق العام مع المشاركين.

٢٤- وبموازاة ذلك، واصلت المفوضية العمل على تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية والاجتماع بشكل دوري مع رؤساء المحاكم والنيابات في المقاطعات من أجل مناقشة التحديات التي يواجهونها في تنفيذ القانون المذكور وفي إقامة العدل. وفي سياق متابعة المؤتمر المعني بتنفيذ هذا القانون، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٢، عملت المفوضية عن كثب مع

(٣) CCPR/C/GC/34.

وزارة العدل على تنقيح الاستمارات ذات الصلة في المحاكم بشأن الاحتجاز السابق للمحاكمة من أجل ضمان إصدار القضاة لقرارات مسببة عند الأمر باحتجاز الأشخاص قبل المحاكمة. ونُظم اجتماع تشاوري مع مجموعة من القضاة في أيار/مايو ٢٠١٣ من أجل استعراض هذه الاستمارات قبل تقديمها بشكل نهائي إلى وزير العدل.

٢٥- وفي ضوء اجتماعات المائدة المستديرة القضائية الخمسة التي عقدت بنجاح في عام ٢٠١٢، وافقت وزارة العدل على تجديد المبادرة في عام ٢٠١٣. وتتمثل هذه المبادرة في برنامج مشترك منظم في المقاطعات لمناقشة تحديات تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية مع القضاة وأعضاء النيابة العامة وموظفي المحاكم والمحامين على الصعيد المحلي، مع الإشارة بشكل خاص إلى ممارسة الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أتاحت اجتماعات المائدة المستديرة القضائية للممارسين في الدوائر الاستثنائية الفرصة لتبادل خبراتهم مع الزملاء من ١٧ مقاطعة (من أصل ٢٤). وركزت المناقشات على الاحتجاز السابق للمحاكمة وأساليب التحقيق. وواصلت المفوضية أيضاً دعم الاجتماعات المنتظمة بين مسؤولي الشرطة والمحاكم والسجون في المقاطعات، ولا سيما في الشمال الغربي، من خلال مكتبها الإقليمي في باتامبانغ، من أجل تحسين التعاون داخل نظام العدالة الجنائية ومناقشة المسائل المتعلقة بتنفيذ القانون المذكور. وخلال الفترة قيد الاستعراض، دعمت المفوضية ١٢ اجتماعاً ضم مسؤولي الشرطة والمحاكم وسلطات السجون من كل أنحاء البلد، بما شمل ٤ مقاطعات، حيث لم تكن هذه الآليات التنسيقية موجودة من قبل.

٢٦- ويضطلع أعضاء النيابة العامة بدور مركزي في تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية، حيث يشاركون في كل مراحل هذه الإجراءات. ومن أجل إتاحة الفرصة لهم لمناقشة كيفية الاضطلاع بدورهم في إطار هذا القانون، وتحديداً كيفية تحسينهم لتعزيز احترام حقوق الإنسان في نظام العدالة الجنائية، شاركت المفوضية لأول مرة مع المدعي العام للمحكمة العليا في تنظيم التجمع الوطني الأول لأعضاء النيابة العامة من كل أنحاء كمبوديا، وذلك في آذار/مارس ٢٠١٣. وركزت المناقشات على دور عضو النيابة في مراحل المحاكمة وما يسبقها، والإشراف على الشرطة القضائية، ورصد الاحتجاز لمدة أطول من اللازم. ووافق المشاركون على مجموعة من التوصيات، سيتم إدراجها في تقرير من المقرر نشره عن الاجتماع.

٢٧- وعقب مساعدة المفوضية لنقابة المحامين في وضع الصيغة النهائية لمدونة منقحة لقواعد السلوك المهني، اعتمد مجلس النقابة المدونة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وعممها على جميع المحامين. ومن الجدير بالذكر أن المدونة المنقحة تنص الآن على أن جميع المحامين مكلفين بحماية حقوق الإنسان. وبموجب المدونة الجديدة، لم يعد يتعين على المحامين إبلاغ رئيس النقابة أو استشارته قبل التحدث مع وسائط الإعلام، بخلاف المدونة السابقة. ونظمت المفوضية والنقابة فعالية عامة لنشر المدونة الجديدة في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٢٨- وفي عام ٢٠١٢، أنشأت المفوضية منصب مسؤول الدعم القانوني بهدف تحسين مهارات المحامين في استخدام المعايير الدولية لحقوق الإنسان في المحاكم، والسعي إلى التقاضي الاستراتيجي. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، نظمت المفوضية دورة تدريب أولية مع مجموعة من المحامين عن كيفية الاستفادة من القانون الدولي لحقوق الإنسان والسوابق القضائية أمام المحاكم. كما عمل مسؤول الدعم القانوني مباشرة مع المحامين في سبع قضايا بهدف مساعدتهم على الدفاع في قضايا تتعلق بمسائل حقوق الإنسان وعلى تقديم حجج تستند إلى حقوق الإنسان أمام المحاكم. وخلال هذا العمل، وُجه انتباه القضاة إلى عدة مسائل تتعلق بحقوق الإنسان، وتحقق بعض النجاح. وعلى سبيل المثال، عمل مسؤول الدعم القانوني مع أحد المحامين في قضية تتعلق بحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. وحصل الشخص المعني على البراءة في مرحلة الاستئناف وأُفرج عنه. وفي قضية أخرى تتعلق بقاصر قيد الاحتجاز السابق للمحاكمة في سجن للبالغين فقط، عمل مسؤول الدعم القانوني عن كثب مع المحامي لتقديم حجج تستند إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان ولضمان الإفراج عن القاصر. وفي قضية تتعلق بسيدة حامل، ساعدت المفوضية المحامية في تأمين الكفالة لموكلتها.

٢٩- وخلال الفترة قيد الاستعراض، رصدت المفوضية ٢٣ حالة تتعلق بانتهاكات لحقوق الإنسان. وفي جميع الحالات، تواصلت المفوضية مع القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين بشأن سير القضايا. وفي قضايا معينة، ساعدت المفوضية الضحايا في الحصول على محام و/أو قدمت مساعدة مالية للمحامين لإجراء تحقيقات وجمع المزيد من الأدلة لصالح موكليهم. وفي رصد المحاكمات التسع التالية، حصل المدعى عليهم في ست منها على نتائج إيجابية (براءة أو تخفيف للعقوبة).

٣٠- وتعطل التقدم في وضع آلية وقائية وطنية بشأن التعذيب خلال الفترة قيد الاستعراض. فعلى الرغم من إعلان الحكومة عن صياغة مشروع قانون لوضع تلك الآلية، لم يتحقق أي تقدم. ومع ذلك، واصلت المفوضية العمل مع أعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات (التي تعمل حالياً باعتبارها الآلية الوقائية الوطنية) وأمانتها من أجل تعزيز قدراتهم على إجراء زيارات للرصد. وعلى سبيل المثال، صحب أعضاء الأمانة موظفي المفوضية في زياراتهم إلى مركز للشؤون الاجتماعية وسجن في إحدى المقاطعات من أجل التعرف على كيفية إجراء تلك الزيارات. ومن أجل القضاء على سوء المعاملة في مراكز الشرطة، أجرت المفوضية المزيد من التدريب في المقاطعات، بالتعاون مع رؤساء النيابات، لضباط الشرطة والدرك في أمور الوقاية والتحقيق والملاحقة فيما يتعلق بأعمال التعذيب وسوء المعاملة. وتجرى حالياً أعمال المتابعة من خلال زيارات لمراكز الشرطة على صعيد المناطق من أجل تقييم أثر التدريب.

٣١- ويرد أدناه وصف لعمل المفوضية مع محكمة الاستئناف من أجل تقليل حالات الطعون قيد النظر التي لم يبت فيها بعد (انظر الفقرات ٣٥-٤٤). ومن أجل دعم هذه العملية، عملت المفوضية مع منظمتين للمساعدة القانونية (منظمة كمبوديا للمساعدة القانونية ومنظمة الجسور الدولية إلى العدالة) من أجل توفير المساعدة القانونية في أكثر من ٣٠٠ من القضايا ذات الأولوية المعروضة على محاكم الاستئناف و لم يبت فيها بعد. ومن خلال هذا التعاون، تم النظر في العديد من القضايا وتخفيف جانب من الحالات قيد النظر. واستندت المبادرة إلى القدرة المادية الموسعة للمحكمة نتيجة لمبادرة سابقة للمفوضية لبناء قاعات جديدة للمحاكم.

٣٢- وإلى جانب معالجة الحالات قيد النظر، عملت المفوضية مع رئيس محكمة الاستئناف أيضاً على تحسين التعاون بين المحاكم وسلطات السجون. ونُظمت حلقة عمل مشتركة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بمشاركة جميع رؤساء المحاكم والنيابات والسجون. وركز المشاركون مناقشاتهم على السبل العملية لتحسين التعاون في نظام العدالة الجنائية. وكانت تعقيبات المشاركين إيجابية للغاية، ولا سيما فيما يتعلق بفرصة لقاء الزملاء ومناقشة التحديات المشتركة. وفي نهاية الاجتماع، اتفق المشاركون على مجموعة من التوصيات التي تم تنفيذها جزئياً بالفعل. على سبيل المثال، ووفقاً للمعلومات الواردة، تقوم المحاكم بإطلاع السجون في عدة مقاطعات على الأحكام بشكل منهجي أكثر، مما يقلل من احتمالات الاحتجاز لمدة أطول من اللازم. ومن أجل الحصول على صورة أكثر تفصيلاً لإعمال الحق في محاكمة عادلة أمام المحاكم العليا، تدعم المفوضية رصد المحاكمات في محكمة الاستئناف من خلال المركز الكمبودي لحقوق الإنسان.

٣٣- ولا تزال هناك صعوبات أمام التقدم نحو إكمال القضية ٠٠٢ المعروضة على الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية. فقد واجهت المحكمة مصاعب مالية كبيرة أسفرت عن عدم سداد أجور الموظفين لعدة أشهر وإلى إضرابهم عن العمل. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أُطلق سراح إحدى المدعى عليهم، إينغ تيريت، بعد تشخيص حالتها بتدهور الوظائف العقلية والإعلان عن عدم أهليتها للمحاكمة. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، توفي إينغ ساري، وهو زوجها ومن بين المدعى عليهم. وفي غضون ذلك، تجرى أول "محاكمة مصغرة" في القضية ٠٠٢، وتركز على الانتقالات القسرية للسكان، ومن المقرر انتهاء جلسات الاستماع بنهاية عام ٢٠١٣. وفي نهاية الفترة قيد الاستعراض، لا يزال الموقف المتعلق بالقضيتين ٠٠٣ و٠٠٤ غير مؤكد.

٣٤- وفي هذا السياق الصعب، تواصل المفوضية عملها بشأن تعزيز تراث الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، سعت المفوضية إلى الإشارة إلى ممارسة الدوائر الاستثنائية في جميع أنشطتها المتعلقة بسيادة القانون. وعلى النحو المذكور أعلاه، نظمت المفوضية بالاشتراك مع وزارة العدل ستة اجتماعات مائدة مستديرة إضافية في

الشأن القضائي، حيث أثبتت تلك الاجتماعات أهميتها كمحفل لتبادل الممارسات الجيدة للدوائر الاستثنائية مع الممارسين القانونيين المحليين. وواصلت المفوضية أيضاً الأنشطة الخاصة بالتراث. وعلى وجه الخصوص، نسقت المفوضية العمل على المسودة الأولى لدليل يقدم شروحاً لقانون الإجراءات الجنائية من خلال السوابق القضائية للدوائر الاستثنائية. وتُرجمت تلك المسودة إلى لغة الخمير. ومن المقرر تنظيم مشاورات مع القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين قبل وضع النص في صيغته النهائية. ونظمت المفوضية مرحلة ثانية من "أكاديمية الحق في محاكمة عادلة"، وهي دورة تدريبية مدتها ٨ أسابيع لمجموعة مختارة من طلبة القانون وعددهم ٢٥ طالباً. وخلال الدورة التدريبية، تعرف الطلبة على الحقوق المتعلقة بالمحاكمات العادلة وكيفية تطبيقها في الدوائر الاستثنائية، واستمعوا لمتحدثين متنوعين استضافتهم الدورة منهم من يعمل بالدوائر الاستثنائية التي قام الطلبة بزيارتها كذلك. وخلال الفترة قيد الاستعراض، نظمت المفوضية أيضاً، للمرة الأولى وبالتعاون مع نقابة المحامين، حواراً قانونياً بين المحامين العاملين في الدوائر الاستثنائية (محامو الدفاع ومحامو المدعين بالحق المدني) والمحامين العاملين في النظام المحلي. وأخيراً، قامت المفوضية بترجمة نشرة "أدوات سيادة القانون لتعزيز تراث المحاكم المختلطة"، الصادرة عنها، إلى لغة الخمير، وبتعميم تلك النشرة.

رابعاً- دعم إصلاح السجون

٣٥- يهدف برنامج دعم إصلاح السجون إلى دعم تغيير إدارة السجون ومعاملة السجناء في كمبوديا، بما يحسن من احترام حقوق الإنسان للمحتجزين الخارجين على القانون. ولتحقيق هذا الهدف، يعمل البرنامج عن كثب مع الإدارة العامة للسجون التابعة لوزارة الداخلية وجميع السجون والإصلاحيات التابعة لسلطتها، وكذلك العديد من العناصر الفاعلة الأخرى المعنية التابعة لوزارات أخرى (العدل، الصحة، الشؤون الاجتماعية وقدامى المحاربين والشباب) والمجتمع المدني وشركاء التنمية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت المفوضية العمل بالتضافر مع جميع الشركاء ودعم التعاون بين الإدارة العامة للسجون والمنظمات غير الحكومية. وأُجريت بعض التحسينات الهامة في مجال تمتع المحتجزين بحقوقهم.

٣٦- ويعد تدريب موظفي السجون عاملاً رئيسياً في تحسين احترام حقوق السجناء. فواصلت المفوضية دعمها لتطوير المناهج وبناء قدرات المدربين من الإدارة العامة للسجون ومركز التدريب المهني لحراس السجون التابع لأكاديمية الشرطة في كمبوديا. وقد اكتمل برنامج تدريب المدربين الذي ركز على المهارات والمنهجية، حيث أجريت مجموعة أخيرة من دورات التدريب في تموز/يوليه ٢٠١٢ ونُظم اجتماع استيضاحي أخير مع سلطات السجون في أيلول/سبتمبر. وتم تنظيم البرنامج منذ حزيران/يونيه ٢٠١١ بالتعاون مع منظمة تيسير التعلم وتنمية القدرات (VBNK) وهي منظمة غير حكومية وشريك في مجال التدريب. وقدم المتدربون تقييمات نهائية إيجابية عن المهارات التدريبية المكتسبة أو المعززة. وخلال الفترة قيد

الاستعراض، وُضعت عدة برامج عن أمور منها الصحة العقلية في السجون والاتصال بالمساجين ومنع نشوب المنازعات في السجون، وذلك بالتعاون مع منظمة الشؤون النفسية – الاجتماعية عبر الثقافات في كمبوديا، وهي منظمة غير حكومية. وبموازاة ذلك، عُقدت سلسلة من ثلاث حلقات عمل لتدريب المدربين وتحديد المعارف في الفترة ما بين تموز/ يوليه ٢٠١٢ وآذار/مارس ٢٠١٣، أعقبتها دورة تدريبية رائدة لموظفي الإصلاحيتين ١ و٢ بالقرب من بنوم بنه. وتواصل التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في كمبوديا، مما أسفر عن وضع مشروع منهج دراسي بشأن الصحة العامة في السجون لموظفي السجون غير الطبيين، وسيقدم إلى وزارة الصحة لمراجعته. ونسقت المفوضية أيضاً تنظيم الاجتماع السنوي الأول لفريق التدريب المشترك من الإدارة العامة للسجون وأكاديمية الشرطة، الذي ركز على تعزيز المنهج الدراسي الخاص بالسجون وزيادة بناء قدرات المدربين وصياغة خطة عمل. وتمت طباعة نسخة بلغة الخمير من دليل دولي عن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في إدارة السجون، من أجل توزيعه على موظفي السجون والمتدربين منهم، وكانت المفوضية قد ترجمت الدليل في وقت سابق.

٣٧- وواصلت المفوضية التمتع بإمكانية الدخول دون قيود إلى السجون في كافة أنحاء كمبوديا، وعقد لقاءات مع المساجين على انفراد من أجل رصد الأحوال العامة ومستوى المعاملة. وبالإضافة إلى متابعة القضايا أو الطلبات أو الشكاوى الفردية لأغراض الحماية (تعريف الأفراد بمقدمي الخدمات الطبية أو القانونية مثلاً)، ظل نهج الرصد يركز على الزيارات الوقائية حسبما يتوخاها البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وبذلك، واصلت زيارات الرصد توفير المعلومات مباشرة للعمل العام الذي تجريه المفوضية من أجل تحسين الإدارة والمعاملة.

٣٨- وظل احترام الحقوق الإجرائية للمحتجزين موضع تركيز خلال الفترة قيد الاستعراض، ولا سيما حقوق السجناء المحتجزين بانتظار البت في الاستئناف. ومن دون حكم نهائي من المحكمة، لا يمكن للسجناء طلب تخفيف العقوبة أو العفو، حيث حرمت فترات الاحتجاز الطويلة بانتظار البت في الاستئناف مئات السجناء من ذلك الحق. كما أدى عدم معرفة سلطات السجون بالإطار القانوني المنظم لأحوال سجناء الاستئناف إلى حالات احتجاز لمدة أطول من اللازم: ففي كمبوديا، ينص القانون على أن يظل السجناء المنتظرين للاستئناف بطلب من النيابة محتجزين حتى تبت محكمة الاستئناف في قضيتهم، وهو ما قد يتجاوز بكثير نهاية فترة السجن التي قضت بها المحكمة الابتدائية. ونظراً لعدم المعرفة، تطبق السجون نفس النظام على السجناء المنتظرين للاستئناف بطلب منهم.

٣٩- ومن أجل تيسير تسوية قضايا الاستئناف القديمة، أعدت المفوضية قوائم بالقضايا ذات الأولوية المحددة خلال تعداد عام ٢٠١١ لسجناء الاستئناف. وقدمت القوائم إلى سلطات محكمة الاستئناف التي قبلتها، مما يمكن السجناء من عرض قضايا الاستئناف للنظر في

نهاية المطاف والحصول على حكم نهائي. ومن الجدير بالذكر أن سلطات السجون بذلت جهداً كذلك لنقل المزيد من السجناء لحضور جلسات النظر في الاستئناف الخاصة بهم. ولم يعد هناك سجناء ينتظرون الاستئناف لعشر سنوات وأكثر، وهناك عدة سجناء حصلوا على البراءة من المحكمة الابتدائية وتم أيضاً الإفراج عنهم في نهاية المطاف بعد حكم آخر بالبراءة في مرحلة الاستئناف.

٤٠- وعُرضت أيضاً معلومات في حلقة العمل الوطنية الأولى التي جمعت كل رؤساء السجون مع سلطات المحاكم والنيابة (انظر أيضاً الفقرات ٢١-٣٤ أعلاه). وبذلك زادت معارف سلطات السجون فيما يتعلق بضرورة طلب إطلاق سراح السجناء الذين تقدموا بطلب الاستئناف بمجرد انتهاء كامل مدة عقوبتهم الصادرة عن المحكمة الابتدائية. ونتيجة لذلك أُطلق سراح العديد من السجناء على النحو الواجب مما أسهم في الحد من حالات الاحتجاز لمدة أطول من اللازم بانتظار البت في الاستئناف. ومع ذلك، سيلزم بذل المزيد من الجهود المتواصلة والمتضافرة من أجل إنهاء كامل قضايا الاستئناف قيد النظر.

٤١- وبعد سنتين متتاليتين من تقديم المساعدة الطارئة للسجون خلال فيضانات عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ في كمبوديا، نظمت المفوضية بالاشتراك مع وزارة الداخلية في تموز/يوليه ٢٠١٢ حلقة عمل وطنية عن حالة التأهب لمواجهة الكوارث في السجون. وكان من بين المشاركين جميع رؤساء السجون والإصلاحيات، وحكام المقاطعات أو نوابهم، وممثلون عن لجان إدارة الكوارث سواء العاملة على الصعيد الوطني أو على صعيد المقاطعات، وفرقة المطافئ، ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في أعمال مواجهة الكوارث على صعيد المجتمعات المحلية. وناقش المشاركون في الاجتماع على وجه التحديد الخبرات والتحديات والاحتياجات الخاصة بالسجون الكمبودية واتفقوا على عدد من الخطوات لتحسين حالة الاستعداد مثل صياغة خطط الاستعداد أو إنشاء أفرقة التأهب أو إشراك سلطات السجون في اللجان ذات الصلة لإدارة الكوارث. وفي نهاية الفترة قيد الاستعراض كان قد تم بالفعل تنفيذ عدد من تلك التوصيات في السجون الأكثر عرضة للمخاطر، وقدمت المفوضية مساعدة مادية لعدة سجون من أجل مساعدتها على تنفيذ خطط الاستعداد لديها.

٤٢- وواصلت المفوضية تجميع وتحليل الإحصاءات والمعلومات عن السجينات والنساء المصاحبات لأطفال في السجون، لأغراض الدعوة لدى السجون والمحاكم وأعضاء النيابة العامة والمحامين ومختلف الكيانات المعنية التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري. وفي الوقت نفسه، عملت المفوضية مع منظمتين شريكتين من المنظمات غير الحكومية وهما: الرابطة الكمبودية لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها (Licadho) ومنظمة الوثاق (Il-Nodo)، من أجل المساعدة على توفير الخدمات للنساء الحوامل والنساء المصاحبات لأطفال في السجون، ومن أجل إثارة المسائل السياساتية مع السلطات والشركاء. وكان من بين تلك المسائل المعدل المرتفع لإيداع النساء في السجون الكمبودية: فنسبة النساء في السجون تتجاوز ٨ في المائة مما يجعل كمبوديا

من بين البلدان الـ ٣٠ في العالم ذات أعلى نسب للمحتجزات. ومع أن الفترة قيد الاستعراض شهدت ثباتاً في ارتفاع عدد السجينات، فإن الزيادة السريعة شكلت ضغطاً إضافياً على نظام السجون لاستيعاب السجينات وإدارة شؤونهن وفقاً للمعايير المطلوبة. وهناك مسألة إضافية تمثلت في نقص المبادئ التوجيهية والأنظمة الخاصة بالتعامل مع الأطفال المحتجزين مع أمهاتهم (أو مع آبائهم في بعض الأحيان) ولا سيما عند بلوغهم الحد العمري الأقصى الذي لا يُسمح لمن يتجاوزه البقاء مع أهله في السجن وفقاً لقانون السجون لعام ٢٠١١.

٤٣- وواصلت المفوضية توفير المساعدة التقنية والمادية للسجون وسلطات المقاطعات من أجل تحسين مرافق السجون وفقاً لتوصيات الرصد والإعلانات الوزارية (*Prakas*) عن المعايير الدنيا لبناء السجون (وهي تشريع فرعي يُشترط وجوده بموجب قانون السجون لعام ٢٠١١ ولم يُعتمد بعد). وكان من بين المشاريع الهامة التي شهدتها الفترة قيد الاستعراض تركيب نوافذ في مبنى الاحتجاز السابق للمحاكمة في الإصلاحية رقم ١ (وهي أكبر سجن في البلد)، مما أدى إلى تحسن كبير في مستويات التهوية والتدفئة في الزنازين وفي قدرة المساجين على رؤية الخارج. وعقب جهود متواصلة للدعوة إلى توفير غرف آمنة للسجناء في المستشفيات التي يحالون إليها، وبموافقة السلطات المعنية (سلطات السجون ومديريات الصحة وأعضاء النيابة العامة في المقاطعات)، تم تجهيز مستشفى كبير (بانتي مينشي) بغرف آمنة وبدأ العمل في مستشفيين آخرين (كامبونغ تشانغ وكوه كونغ). وساعدت المفوضية أيضاً على تحسين الظروف في سجنين مؤقتين دون مستوى المعايير المطلوبة (بايلين وأودار مينشي، من خلال تركيب النوافذ وتحسين المرافق الصحية، على التوالي) مع مواصلة حث السلطات على وضع حلول طويلة الأجل.

٤٤- وشهدت الفترة قيد الاستعراض تحقيق نتائج أخرى منها تحسين التهوية والمرافق الصحية في سجن بريه سيهانوك؛ وإنشاء سور داخلي لتحسين إمكانية الخروج وتيسير أنشطة الزراعة، وتحويل مياه النهر لتحسين إمدادات المياه في سجن بانتي مينشي، وتحسين النوافذ في سجن كراتيه. وتم إشراك المكاتب المعنية لإدارة السجون في هذه العمليات بكاملها، وكذلك سلطات السجون المحلية، من أجل ضمان تولي زمام الأمور وبناء القدرات.

خامساً- الحريات الأساسية والمجتمع المدني

٤٥- يهدف برنامج الحريات الأساسية والمجتمع المدني إلى تعزيز قدرات الأفراد والمنظمات من أجل ممارسة حرياتهم الأساسية المتمثلة في حرية التعبير والرأي والتجمع وتكوين الجمعيات. ويعمل البرنامج مع الحكومة والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والسفارات والعناصر الفاعلة في مجال التنمية من أجل وضع ورصد تنفيذ التشريعات والسياسات التي تتعلق مباشرة بممارسة تلك الحريات. ويتضمن هذا العمل توفير الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان والضحايا أو الضحايا المحتملين من خلال رصد الحالات الفردية فور حدوثها

والدعوة لدى السلطات المعنية على صعيد المقاطعات والصعيد الوطني من أجل احترام حقوقهم. ويركز أيضاً على بناء قدرات الحكومة والمجتمع المدني. وخلال الفترة قيد الاستعراض، لاحظت المفوضية أن النقابات وعدة مجتمعات محلية قد تزايد نشاطها في الدعوة إلى احترام حقوق العمال عن طريق تنظيم الإضرابات والتظاهر في مسيرات.

٤٦- ومن أجل دعم مساعي منظمات المجتمع المدني في تعزيز احترام حقوقها، ظل التدريب المقدم للمدافعين عن حقوق الإنسان يشكل نسبة كبيرة من عمل المفوضية خلال الفترة قيد الاستعراض. واستفاد ما تجاوز مجموعه ٥٢٩ من الناشطين في مجال حقوق الإنسان من أنشطة بناء القدرات التي أجرتها المفوضية بشأن تعزيز الحريات الأساسية. ومنحت المفوضية أولوية للتوعية بالحق في التجمع السلمي وفي حرية التعبير عن الرأي، حيث لاحظت أن الممثلين والسلطات على السواء يفتقرون للمعلومات السليمة عن اللوائح المحلية ذات الصلة، ولا سيما أحكام القانون المعني بالمظاهرات السلمية. وعلى سبيل المثال، لاحظت المفوضية أنه في العديد من الحالات، كانت منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية تظن أنها ملزمة بإخطار السلطات بالتجمعات المزمع عقدها في حالات لم يشترط فيها القانون ذلك. وأشارت المجتمعات المحلية إلى أنها تفضل إخطار السلطات، حتى وإن كان القانون لا يشترط ذلك، على أن يتعرض التجمع للتفريق. ومن أجل تحسين الوضع، أجرت المفوضية بالتعاون مع معهد إدارة شؤون الشرق والغرب تدريباً بمشاركة المدافعين عن حقوق الإنسان، بما شمل المجتمعات التي تم طردها وجمعيات الحراجة وصيد الأسماك والمنظمات غير الحكومية والنقابات، عن أحكام القانون المعني بالمظاهرات السلمية ودليله التنفيذي الرسمي. كما وزعت المفوضية، بالتعاون مع المعهد، استمارة إبلاغ لتستخدمها منظمات المجتمع المحلي لأغراض الرصد المنتظم والإبلاغ السليم والدعوة فيما يخص الانتهاكات المتعلقة بحقها في التجمع السلمي ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ القانون المعني بالمظاهرات السلمية. كما واصلت المفوضية عرض التعاون مع وزارة الداخلية في توعية الموظفين المدنيين بشأن كيفية تنفيذ القانون المذكور بأسلوب يتفق مع الالتزامات الدولية للبلد في مجال حقوق الإنسان.

٤٧- وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج المفوضية للحريات الأساسية والمجتمع المدني قد حسّن من قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم النقابيون، في أعمال رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها بشكل منهجي وسليم، وبذل جهود الدعوة لدى السلطات أو غيرها من العناصر الفاعلة المعنية في تلك الحالات. وشارك في تلك الدورات ١١٤ من الناشطين من ١٠ مقاطعات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، نظمت المفوضية حلقة عمل عن القيود المسموح بها بشأن حرية التعبير وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بدعم قدمه خبير من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. وركز الحدث على دراسة الاستثناءات المسموح بها فيما يتعلق باحترام الحق في حرية التعبير في كمبوديا، مع المجتمع المدني.

٤٨- وتقوم المفوضية بانتظام بالوساطة بين السلطات والمجتمعات المحلية أو منظمات المجتمع المدني من أجل ضمان إمكانية تنظيم التجمعات سلمياً ووفقاً لأحكام القانون المحلي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن أجل وضع نهج مستدام بشأن التجمعات السلمية، شرعت المفوضية في سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة على مستوى المقاطعات ليتمكن مسؤولو المقاطعات وممثلو المجتمع المدني من مناقشة شواغلهم المتعلقة بحرية التجمع والاتفاق على موقف بشأن التعامل مع هذه الفعاليات في المستقبل وفقاً للقانون. وتم ذلك بفعالية كبيرة خلال يوم حقوق الإنسان لعام ٢٠١٢، حيث تدخلت المفوضية من أجل ضمان عقد المجتمعات المحلية للفعاليات بشكل سلمي.

٤٩- وعندما لم تكن الوساطة المسبقة ممكنة، قامت المفوضية برصد المظاهرات والمسيرات وغيرها من التجمعات التي تنطوي على خطر اندلاع العنف بين المتظاهرين والسلطات. وخلال الفترة قيد الاستعراض، رصدت المفوضية ٢٢ فعالية من هذا النوع في بنوم بنه وحدها. وتمثل هدف المفوضية في الحد من خطر اندلاع العنف مع السعي في الوقت نفسه إلى ضمان احترام الحق في حرية التجمع وحرية التعبير. وعملت المفوضية مع السلطات وقيادات التظاهرات من أجل ضمان اتفاق (حيث أمكن ذلك) يسمح بتنظيم الاحتجاجات سلمياً. وشملت الفترة قيد الاستعراض مثلاً تنظيم احتجاجات أمام محكمة بنوم بنه المحلية خلال محاكمة مام سوناندو في أيلول سبتمبر ٢٠١٢، ومحاولات جمعية القواعد الشعبية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا تقديم التماس للجمعية الوطنية الكمبودية قبل مؤتمر القمة السابع لشرق آسيا المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٥٠- وعندما تأخذ الاحتجاجات اتجاهاً عنيفاً، تحاول المفوضية تهدئة الموقف. وبينما لم يحالف تلك الجهود نجاح يذكر خلال الفترة قيد الاستعراض، فإن الحضور البارز للمفوضية يبدو وأنه يحبط أي تصعيد. وشهدت الفترة قيد الاستعراض استمرار اللجوء إلى حراس الأمن الخاص لمواجهة الاحتجاجات؛ واستُخدمت القوة المفرطة أيضاً في عدد من الحالات. وشهدت الفترة تطوراً جديداً مثيراً للقلق وهو استحداث واستعمال الدروع المكهربة لمكافحة الشغب من قبل الشرطة في حالات السيطرة على الحشود. وتدخلت المفوضية أيضاً عند احتجاز المحتجين ولا سيما فيما يتعلق بنزاعات الأراضي، واحتجاجات عمال الملبوسات، والنقابيين. واستهدفت المفوضية التماس إطلاق سراح المحتجزين في حالة احتجازهم تعسفياً، وتأمين إمكانية حصولهم على التمثيل القانوني والرعاية الطبية عند الحاجة.

٥١- وعقد في كمبوديا عدد من الفعاليات العامة الكبيرة خلال الفترة قيد الاستعراض، ولا سيما مؤتمر القمة الحادي والعشرين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا واجتماعات القمة ذات الصلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وجنازة الملك نوردوم سيهانوك في شباط/فبراير ٢٠١٣. وعرضت المفوضية العمل مع السلطات لإيجاد حل لحالة مجموعة كبيرة مختلطة

من الأفراد الذين احتُجزوا (دون مراقبة قضائية) من شوارع بنوم بنه قبل اجتماعات القمة. وضمت المجموعة مشردين ومرضى عقلياً ومشتغلين بالجنس وعمال مصانع وبناء وأطفال. وأسفر تعاون مماثل خلال مؤتمرات قمة سابقة عن إطلاق سراح هؤلاء الأفراد، حسب الظروف، لتتولى رعايتهم منظمات غير حكومية. وعرضت المفوضية تقديم مساعدة تقنية لبلدية بنوم بنه من أجل الإعداد لعملية تمكّن من تجنب حدوث حالات مماثلة من الاحتجاز التعسفي في المستقبل.

٥٢- وبناء على الجهود السابقة، عملت المفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مع الحكومة على معالجة مشاكل حقوق الإنسان في مراكز الشؤون الاجتماعية وإعادة تأهيل الشباب ومتعاطي المخدرات التي تديرها الحكومة. وترحب المفوضية بأن مركز بري سبو للشؤون الاجتماعية في بنوم بنه لم يعد يستخدم للاحتجاز التعسفي، بناء على قرار اتخذته الحكومة في مطلع عام ٢٠١٢. وتعمل المفوضية واليونيسيف مع وزارة الشؤون الاجتماعية وقدامى المحاربين وإعادة تأهيل الشباب على تنفيذ التوصيات الواردة في دراسة مستقلة صدر تكليف مشترك بإعدادها وأُجريت في عام ٢٠١١ بشأن السياسات والإجراءات والممارسات المتعلقة بإحالة الأطفال والنساء والمستضعفين إلى مراكز الشؤون الاجتماعية وإعادة تأهيل الشباب ومتعاطي المخدرات الخاضعة لسلطة الوزارة، وإيداعهم فيها وإدارة شؤونهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم.

سادساً- الاتصال الجماهيري والعمل الدعوي

٥٣- واصلت المفوضية توسيع أعمالها في مجال الاتصال الجماهيري وعملها الدعوي على نطاق الدولة ككل من أجل النهوض بتعزيز حقوق الإنسان وتناول مسائل مواضيعية محددة وتلبية احتياجات الجماهير. وباستخدام طائفة من الأدوات الإعلامية، تواصلت المفوضية مع مختلف قطاعات المجتمع، بما شمل المؤسسات الأكاديمية ووسائط الإعلام والمسؤولين الحكوميين والمجتمعات المحلية في المقاطعات النائية.

٥٤- وفي سياق إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان[٤]، أطلقت المفوضية في بنوم بنه برنامج دورة تثقيفية عن حقوق الإنسان للجامعات التي تتيح تقديم محاضرات قصيرة عن مواضيع محددة في مجال حقوق الإنسان. وفي نهاية الفترة قيد الاستعراض، قُدمت ثلاثة عروض لأكثر من ٥٠٠ طالب وفي ثلاث جامعات. وبناء على طلب جامعة ميكونغ الكمبودية، وهي الجامعة الوحيدة في كمبوديا التي تمنح درجة الماجستير

(٤) قرار الجمعية العامة ١٣٧/٦٦، المرفق.

في حقوق الإنسان، قدم موظفو المفوضية دورتين تدريبيتين قصيرتين عن نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٥٥- وبناء على دعوة وزارة الإعلام وبالاشتراك معها، قامت المفوضية في آب/أغسطس ٢٠١٢ بتدريب ٥٠ من الإعلاميين وموظفي الوزارة عن النهج الصحفي القائم على حقوق الإنسان. وتضمنت الدورة التي استمرت ليومين تركيزاً على افتراض البراءة في القضايا الجنائية وعلى الحق في الخصوصية.

٥٦- ويزداد سنوياً توزيع المفوضية للمنشورات وغيرها من المواد الإعلامية من ناحية الإصدارات الجديدة وعدد النسخ الموزعة في أنحاء البلد كافة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، شملت الترجمات الجديدة بلغة الخمير التعليق العام رقم ٣٤ الصادر عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن حرية الرأي وحرية التعبير، بينما شملت المطبوعات الجديدة نسخة مصورة من المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان تستهدف مجتمعات الشعوب الأصلية ومطبوعة بالتعاون مع منظمة دعم مجتمعات الشعوب الأصلية. وإجمالاً، تم خلال الفترة قيد الاستعراض توزيع أكثر من ٠٠٠ ٧٥ نسخة من المنشورات وغيرها من أشكال المواد الإعلامية. وشمل ذلك توزيع ٤٢٤ مجموعة من المواد الإعلامية على جميع المدارس الثانوية الحكومية في أنحاء البلد كافة دعماً لمسابقة حكومية عن حقوق الإنسان.

٥٧- وواصلت المفوضية تقديم مكتبات صغيرة عن حقوق الإنسان للجامعات ومراكز تدريب المعلمين التابعة للدولة في أنحاء البلد، وكذلك للمعاهد الحكومية الرئيسية. وبنهاية حزيران/يونيه من عام ٢٠١٣، تكون المفوضية قد وزعت ٧٠ مجموعة من المواد المتعلقة بحقوق الإنسان على ٦٠ من المعاهد المستفيدة.

٥٨- ومن بين جميع المنح الممولة من المفوضية خلال الفترة قيد الاستعراض، ركزت اثنتان على وسائط الإعلام. فدعمت إحداهما، وهي المقدمة للمركز الكمبودي لوسائط الإعلام المستقلة، مبادرة تدريبية لممثلي مجتمعات الشعوب الأصلية عن الاستخدام الفعال لوسائط الإعلام لأغراض الدعوة لحقوق الشعوب الأصلية. وكانت منحة سابقة مقدمة لمنظمة "من أجل ابتسامة طفل" قد ساعدت على إنتاج ثلاثة أفلام – عن الاعتداء الجنسي والعنف المترلي واسترقاق الأطفال – من منظور قائم على الحقوق. وتعرض هذه الأفلام حالياً في أنحاء كمبوديا.

٥٩- وفي يوم حقوق الإنسان لعام ٢٠١٢، شارك موظفو المفوضية في ٣١ فعالية أهلية في ٨ مدن ومقاطعات، ورصدوا تلك الفعاليات. ووزعت المفوضية بشكل مسبق ٢٠٠ مجموعة من مختلف المواد المستخدمة في الاحتفال بهذا اليوم في جميع أنحاء البلد. وعُرض على شبكة الإنترنت فيلم رسوم متحركة مدته دقيقتان بلغة الخمير عن حرية الرأي والتعبير والتجمع يصور سيناريو لتراع على الأرض. وعُرض الفيلم بعد ذلك في فعاليات عامة ودورات تدريبية. واشتركت المفوضية أيضاً مع وكالات تابعة للأمم المتحدة في الاحتفال

بأيام دولية أخرى منها اليوم العالمي لحرية الصحافة (مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو))؛ وحملة مدتها ١٦ يوماً للقضاء على العنف ضد المرأة، قادتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كم دعمت المفوضية طباعة مطويات لحملة توعية عامة عن الانتخابات الوطنية، أعدتها اللجنة المحايدة والنزيهة للانتخابات الحرة والعادلة في كمبوديا، وأخرى عن حقوق المرأة في العمل، أعدها اتحاد عمال كمبوديا. ودعمت أيضاً برنامجاً إذاعياً مدته شهر واحد عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أجرته منظمة صوت المكفوفين ومقرها باتامبانغ.

سابعاً- هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل

٦٠- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قدمت كمبوديا تقريرها الدوري الثاني في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي تأخر تقديمه منذ عام ٢٠٠٢. وقدمت المفوضية دعماً مكثفاً للحكومة في إعداد هذا التقرير وغيره من التقارير التي فات موعد تقديمها. وبتقديم التقرير المذكور، تكون كمبوديا قد أنهت تقاريرها المعلقة المتراكمة، وذلك بمساعدة المفوضية.

٦١- وواصلت المفوضية تقديم الدعم لعمل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا خلال بعثتيه إلى البلد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وأيار/مايو ٢٠١٣. وخلال الفترة قيد الاستعراض، رفضت الحكومة طلبات أخرى لإيفاد بعثات رسمية لآخرين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. ويشجع الأمين العام حكومة كمبوديا على مواصلة تعاونها مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا والنظر في دعوة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المواضيعية أيضاً، من أجل الاستفادة من خبراتهم المتخصصة.

٦٢- وقدمت المفوضية المساعدة للحكومة والمجتمع المدني في متابعة الجولة الأولى من عملية الاستعراض الدوري الشامل وفي الأعمال التحضيرية للاستعراض المقبل للحالة في كمبوديا المقرر إجراؤه في مطلع عام ٢٠١٤. وكان اجتماع عقد في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ للمجتمع المدني بدعم من المفوضية قد أسفر عن إنشاء أفرقة عاملة لإعداد التقارير المواضيعية المشتركة المقرر تقديمها للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وبناء على طلب الحكومة، شاركت المفوضية في تنظيم حلقة عمل مشتركة بين الوزارات في ١٠ أيار/مايو، ركزت على صياغة تقرير كمبوديا الخاص بالاستعراض المقبل للحالة فيها.